

إشهار لجنة مليون مواطن لإسقاط ضريبة المبيعات

□ بيان الإشهار

لقد كان لصدر قانون ضريبة المبيعات الصادر برقم «١٩» لسنة ٢٠٠١م حدث تشريعي بالغ الأثر على الأوضاع الاقتصادية بصورة عامة وهي على حالتها الراهنة البالغة التعقيد، خصوصاً أن القانون يستهدف إضافة أعباء على الإنتاج الوطني والسلع ذات الصلة بالأحاديث الاستهلاكية في واقع يحتاج إلى رفع جملة من الأعباء بعد رفع الدعم على كثير من السلع الاستهلاكية الأساسية، حيث كان لرفع الدعم تأثير على الدخول الفردية المحدودة ذات الصلة واليوم نحن نتطلع إلى ثبات موقف القيادة السياسية ممثلة بالقائد الرئيس الأخ علي عبدالله صالح التي استجابت لإرادة الحياة وترجمت في تجميد العمل بالقانون المشار إليه ونحن نناشد فخامته بإعادة طرح القانون على مجلس النواب والغائه ليس لما أوجزناه اعلاه ولكن للثوابت التالية:

● أولاً أن الواقع الاقتصادي والاجتماعي الراهن يعاني من سوء التدهور، ما يجعله بحاجة إلى اصلاح وتحسين عبر سياسات توسيعه، فالنمو الاقتصادي محدود وتراجع القطاعات الانتاجية واضح وازدياد ظاهرة الفقر والبطالة والغلاء في تزايد.

كما لا يجب عنا من مساحة الدخول الفردية ضئيلة ومحدودة تحول دون قدرة المواطنين على تلبية الحاجات الأساسية لمتطلبات الحياة العادية إما البطالة فقد وصلت إلى ٤٧٪ مشكلة عيياً يعطل طاقات بشرية هائلة فإن هذه الطاقة هي معدومة في قوتها الشرائية كقوة معطلة بسبب ضيق فرص العمل وانعدامها.

مما يعني أن الفئات الاجتماعية العاملة الآن سيحولها القانون ليضيف إلى جيش العاطلين جيشاً قائماً بمناسبة تطبيق هذا القانون.

● ثانياً: أن رؤوس الأموال الخاصة المعنية بالتنمية والتي انطقت بها الحكومة قيادة عملية التنمية تواجه مصاعب قائمة بسبب الأعباء الضريبية الحالية والجبايات المتعددة والتي حالت دون القدرة على خلق فرص عمل جديدة وأدت إلى تراجع مساهمة القطاع الخاص في استيعاب عاملين جدد وقد أصبحت هذه الأعباء شريكاً كاملاً في العائد من النشاطات الاقتصادية الحالية على ضعفها فكيف يمكن تصور اوعية جديدة كقانون المبيعات المذكور، وسيؤثر القانون سلباً على تدفق رؤوس الأموال العربية والاجنبية التي ترغب في الاستثمار في اليمن رغم محدوديتها وضلالتها، وكان هذا القانون صمم لإجهاض المزاي التي تضمنها قانون الاستثمار او السياسات الاقتصادية التي تشجع رؤوس الاموال الاجنبية على الدخول إلى الوطن للاستثمار.

● ثالثاً: ان الهبئات التي ساهمت اوسعت إلى إصدار هذا القانون هي في الواقع تتطلع إلى خلق أزمة اقتصادية حادة يكون عنوانها الركود وتناحج الخطيرة مثل مظاهر الإفلاس وتاكل القدرة الشرائية للأفراد وانخفاض كمية السلع واتساع قاعدة البطالة، وإضعاف الواقع الراهن وما يهيم الآن هي النتائج المرتبطة التي لأجلها طرح هذا النداء وفي مقدمتها الفقر الذي يربح تحت وطأته الملايين من أبناء الشعب.

رابعاً: وفي نفس السياق فإنا نجزم ان خلق اوعية ايرادية لن يكون من خلال هذا القانون ولكن المسار الصحيحة هو إحداث اصلاحات جديدة للأوعية القائمة وهي كفيلة بأن تحقق إيرادات اعلى واعظم من هذه الوسيطة والسبب في ذلك ان الآليات الراهنة متهاكلة غير محققة للسياسات المالية الإيرادية وتشهد فساداً كبيراً باعتراف التقارير الرسمية للمنظمات الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والتقارير الرسمية الأخرى، إن تحركنا الو اسع اليوم هادف في الأساس إلى الدعوة إلى اصلاح مؤسسات آليات الإيرادات الحالية لتتطور نحو اهداف خدمة التشريع واغراضه للدخل القومي العام للبلاد وتوفير مناخات مناسبة وملائمة للنمو الاقتصادي وحفز القدرات وتشجيع التنمية وخلق فرص عمل وتشجيع القطاع الخاص على النهوض بدوره ومحاربة الفقر وتوفير سبل الحياة الكريمة واللائقة والعمل الجاد والمسؤول على اصلاح الاختلالات في اجهزة التحصيل الضريبي التي يعلم الجميع مدى فسادها ويتحمل الوطن والمواطنون نتائج فسادها وكذلك العمل على خلق استقرار تشريعي يساعد في جذب استثمارات وافرة وحقيقية أمام هذا الوضع نناشد فخامة الأخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بالتوجه بالعمل على الغاء هذا القانون المجحف ونناشد السلطة التشريعية بالتصدي للمحاولات الهادفة لتحسين او تجميل القانون بأي صورة ونناشد الشخصيات الوطنية والفعاليات الاقتصادية ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الاعلام بالوقوف ضد محاولات تمرير هذا القانون «الكارثة».

لأجل ذلك نعلن عن تأسيس لجنة مليون مواطن لإلغاء ضريبة المبيعات.

بتوقيعاتنا نخاطب الضمير الوطني لرئيس الجمهورية بإلغاء القانون

سنغلق فرص العمل للأسواق العربية والاجنبية من ان يدخل مجال الاستثمار.

وهنا نحن لانريد ان نشكل وجهة نظر محددة لكننا مؤمنين ان ما اخذناه من مثالب على القانون هو اساس الحملة سواء كانت في الجانب الاقتصادي او الدستوري او القانوني.

المسألة ليست بالنسبة لنا كمستهلك فنحن مستهلكين لكننا واعين غير ان هناك مستهلكين غير واعين، وليس لديهم الوقت الكافي لأن يطلعوا على التجارب التي تمت في الوطن العربي ولايجوز ان نقارن بين اليمن ودول المحيط الاقليمي لانها دول بترولية نفلطة، لكن نريد أولاً ان يفهم من خلال ملفنا وجهة نظرنا حتى لا نفهم خطأ وثانياً انه عندما نلتقي في حوار في ورشة عمل وفقاً لخدمة العمل فنحن لدينا خطة عمل تتمثل في حوار مفتوح، برلمانيين مثقفين رجال المال، مستهلكين، ونحن نعتبر انفسنا مستهلكين لأن الضريبة تمسنا.

س: ما الجدوى القانونية من فكرة جمع مليون توقيع؟ ولماذا يغيب رجال الاعمال والصناعيين المعنيين؟ وماذا يعني غيابهم؟

ج: بالنسبة للجدوى القانونية طبعاً نحن لوجمعنا اربعة ملايين توقيع فهذا لايعني اننا بمجرد ان توقع على المطالبة بإلغاء القانون اننا نحل محل السلطة التشريعية اطلاقاً لدينا دولة مؤسسية دستورية لكن الحملة هدفها الضغط على مراكز صناعة القرار ونحن نحاول عبر الحملة ان نتسبب اسلوباً سلمياً وفقاً لنظامنا الديمقراطي.

اما فيما يخص رجال الاعمال اننا نكت انتم ان يكونوا الشركاء الاساسيين في الاعلان عن اشهار اللجنة هم من رجال الاعمال الذين يعتقدون انهم متضررون مع ان لدينا في القاعة اعمال.

س: في ظل غياب رجال الاعمال والصناعيين وهم من المتضررين كيف يمكن للجنة ان تسيير اعمالها؟

ج: اننا لا احب ان اميل للاتهام ان الدعم او المال لايقدم دائماً للعمل الشعبي وحقيقية نحن امكانياتنا متواضعة وكل ما اقدر عليه ان اقول ذلك يأتي الناس ولديهم استيعاب من خلال الملف لنبقى شركاء في حملة واعية من طرفين وليس من طرف واحد.

انا اتفهم ما تفضل به الزميل ولكن في مرحلة احتياج انا وهو ان نعي جيداً حجم واثار تطبيق قانون ضريبة المبيعات وهل فعلاً هو الاداة الوحيدة لتحقيق العدالة الضريبية ونحن نحتاج في كل اداة ضريبية قيمية ان الضريبة اساساً لايد ان تحقق في نهاية المطاف الهدف ولا يكون المستهلك هو المستهدف فيما يحققه الطرف الآخر.

بغض النظر عن فرض اداء الضريبة سواء كانت ضريبة المبيعات او ضريبة الاستهلاك لكن في هذا القانون ستجدون في الملف انه الغاء ميراث قانون الاستثمار وانه منح وزير المالية سلطات تشريعية وانه منح مصلحة الضرائب سلطة التدخل المباشر الذي هو ملك السلطة القضائية كما ان هذا القانون احوال ما لم يرد بهذا القانون الى قانون الاستثمار وبطريقة غير مباشرة نحن

الناخبين كانوا معنيين بخطابه عن الرقابة والاستقرار الاقتصادي وبالتالي نحن نخاطب ضميره الوطني باصوات الناخبين الذين وعدهم بالاستقرار والرخصاء فإذا تمكنا من هذه الخطوة سننصف عندها لأن امكانياتنا لاتسمح سلمياً باكثر من عمل حملة المليون.

بعد ذلك تم قراءة بيان الاشهار وفتح الباب امام الصحافيين حيث طرحوا مألديهم من اسئلة تولت للجنة الاجابة عليها وفيما يلي النص الكامل للاسئلة والاجابة.

س: هناك شركاء اعمال مثلاً والحكومة ممثلة بصاحب القرار مصلحة الضرائب ومجلس النواب ومنظمات المجتمع المدني، نقابات، هيئات، هؤلاء يجب ان يحضروا لنسمع منهم كو نهم اصحاب المصلحة الاولى خاصة رجال الاعمال، كذلك نريد برلمانيين نريد معنيين حقيقيين نريد نقابات العمال هذا ضروري وملح لماذا لا يدعى هؤلاء لحضور الحوارات المفتوحة لنسمع منهم بكل وضوح كونهم اطرافاً حقيقيين؟

ج: نعم انا معك في هذا لكن نحن اعتمدنا الآن ان نعد ملفاً ونحدد مثالين على القانون بصورة قانونية مجردة وابتعدنا عن صراعات رجال الاعمال او بيوت المال او القطاع التجاري ذي الطابع السياسي.

نحن نعدنا ان لا نكون طرفاً في هذا نحن يهمننا في موضوع الحملة اننا نحقق العدالة الاجتماعية عن طريق فهمنا الواقعي القريب لمسألة تطبيق مثل هذا القانون استناداً إلى نماذج من التجارب وهي اربعة نماذج التي تم فيها تطبيق قانون ضريبة المبيعات.

وتعدنا الا ندخل مناقشة من طرف واحد يعني نكون نحن الطرف الذي نفهم والمستمع فقط يتلقى لذا قلنا ابتداء لايد ان يكون هناك ملف مطروح في مرحلة الاشهار ثم خطة العمل عقب ذلك يأتي الناس ولديهم استيعاب من خلال الملف لنبقى شركاء في حملة واعية من طرفين وليس من طرف واحد.

المسألة الثالثة هي فيما يتعلق بمواجهة الخطر بالنسبة للبنك وصندوق النقد الدوليين، اذا كانت ضريبة المبيعات تعتبر من وسائل ادوات الإصلاح الاقتصادي البديلة لبعض مظاهر تطبيق قانون التجارة الدولية لكني لا اعتقد ان صندوق النقد او البنك الدولي يستطيع ان يفرض قانوناً على مجتمع فقير كالمجتمع اليمني، المجتمع اليمني الآن يصنف بأنه من المجتمعات الاقل نمواً بين الدول النامية، واذا كان هناك مؤشرات تؤكد ان البنك الدولي هو من صنع هذا القانون فنحن سنواجهه بجملة متصاعدة وحملة يجب ان تبدأ في شهر يناير ٢٠٠٤م ليكون لنا كلمة باعتبارنا نحن المستهدفين من تطبيق القانون ومعاناتنا من الفقر وارتفاع حدته ستزداد علينا فنحن اصحاب المصلحة وهذه طريقنا في مواجهات هذه الضغوط المتزايدة.

المسألة الرابعة والخاصة بجملة التوقيعات وبصراحة ان حملتنا او خطوتنا واستراتيجيتنا تقف عند هذه النقطة جمع مليون مواطن موجهة لرئيس الجمهورية باعتبار ان رجال

اعلان في صنعاء الثلاثاء الماضي عن تأسيس لجنة المليون مواطن لالغاء ضريبة المبيعات وتضم محامين وخبراء اقتصاديين بهدف جمع مليون توقيع للزام مجلس النواب بالغاء قانون ضريبة المبيعات الذي أجل تنفيذه الى منتصف العام القادم.

وفي بداية المؤتمر تحدث المحامي ياسين عبدالرزاق عن اهداف اللجنة وغايات الحملة التي تتبناها حيث قال:

إن قانون ضريبة المبيعات يشكل ضربة قاصمة للشريحة العظمى من ابناء المجتمع ولذا قمنا بتشكيل لجنة مليون مواطن لالغاء هذا القانون واشهارها.

وإشار إلى ان حملة المليون توقيع تعتبر عملاً سلمياً مناهضاً للقانون، وهي مرحلة أولى اما المرحلة القادمة فستشارك فيها قوى المجتمع المدني وخاصة الاحزاب السياسية بما في ذلك حزب المؤتمر الشعبي العام لقول كلمة حول هذا القانون لعل ذلك يكون عاملاً مساعداً في تخفيف الضغط الذي تواجهه الحكومة من اصدار مثل هذا القانون الظالم او مواجهة الحكومة بضغط من البرلمان حول هذا الموضوع.

واعتبارنا جزءاً من المجتمع المدني ندعو إلى مليون توقيع وقد نصادف في حملتنا ان يتفاعل الناس ويكونوا اكثر تدفقاً ونجمع اكثر من مليون توقيع ومع ذلك فان مليون توقيع هم اساساً يشكلون ربع الناخبين ونحن مقبلون على مراحل انتخابية، واعضاء البرلمان الذين اعطوا وعداً للناخبين بانهم سيحققون الرخاء، هذا القانون لا يحقق الرخاء بل يحقق مزيداً من المعاناة الاجتماعية وسيجد اعضاء مجلس النواب الذين تم انتخابهم لتحقيق الرخاء بانهم سيحققون نتائج عكسية وهي انزال المعاناة على ابناء دوايرهم.

نعتقد ان حملة مليون مواطن جديدة ولكن هي من انبل الظواهر في المجتمع المدني المجتمع السلمي فإذا تحققت فسيفتح الباب امام نوع جديد من العمل الحقوقي والمدني يستطيع المواطن في ظل انه يمارس حقاً جديداً ربما لا يستطيع ارقام المثلثين في البرلمان على احداث نوع من تأكيد الحكم.

المسألة الثانية اننا ننظر إلى مسألة المليون توقيع لوقف سريان العمل بالقانون. سيدد البرلمان كهيئة تشريعية انه امام ضغط شعبي كبير لا بد ان يحقق نتائج واثار في المدى المتوسط نعتقد انها صحيحة، كما نعتقد ان هذا الطريق سليم، واننا سنحقق نتائج في مواجهة هذا القانون وربما اذا لم نتحقق الآن ستحقق في الدورة الانتخابية القادمة.

فليعاني المواطنون اربع سنوات او خمس سنوات من الدورة الانتخابية للبرلمان ولكن لن تكون هناك انتخابات دون تعهد يتضمن وقف العمل بهذا القانون والغاء ونحن على يقين من ذلك.

المسألة الأخرى والمتعلقة بجهات التمويل نحن الآن نعتذر لكم عن عدم استضافتكم لأننا لم نجمع اكثر من ستين الف ريال وهذه هي كل امكانيات الحملة، لكن جهات التمويل لا يوجد جهات محددة حتى الآن، ربما ان رجال

الاعمال وقطاع الانتاج في المجتمع الآن هم مستهدفون من قانون ضريبة المبيعات نامل ان جهات التمويل تكون لديها حملة وطنية داخلية، شراكة بين فقراء الشعب الذين نمثلهم نحن المجتمع الفقير محدودي الدخل سواء من الصحفيين والكتاب ومثقفين وموظفين. شركاء لرجال الاعمال الوطنيين الحقيقيين الحريصين على ان السلع والمنتجات تباع بقيمة يستطيع المستهلك ان يجد حاجته منها.

ضريبة المبيعات ستخرج نصف «٥٠٪» من الدخل مضافاً على قيمة السلع الاستهلاكية المفروض عليها ضريبة المبيعات هذه وجهة نظرنا والحملة ستتركز حول هذه النقطة ولذا نحن املنا كبير ان مؤسسات رجال الاعمال لا تقف عند مستوى انها تكون متفرجة في معادلة اقتصادية صعبة جداً.

لكن السؤال الذي يطرح بشكل او باخر ماذا يعني رجال الاعمال اذا اضيفت ضريبة مبيعات؟ هل ستضاف على السلعة ام ستضاف عليهم؟ من المؤكد انها ستؤدي بالضرورة تأثيراً بالغاً.

وهذا ما حصل في مصر واخرج اكثر من «٣٥» الف من رجال الاعمال إلى خانة الفقراء الباحثين عن عمل آخر غير النشاط الاقتصادي، نحن لدينا أمل كبير مثلما هي احلامنا الكبيرة ما ان نتجح، ان نظورها إلى سبعة ملايين توقيع.

المسألة الثالثة هي فيما يتعلق بمواجهة الخطر بالنسبة للبنك وصندوق النقد الدوليين، اذا كانت ضريبة المبيعات تعتبر من وسائل ادوات الإصلاح الاقتصادي البديلة لبعض مظاهر تطبيق قانون التجارة الدولية لكني لا اعتقد ان صندوق النقد او البنك الدولي يستطيع ان يفرض قانوناً على مجتمع فقير كالمجتمع اليمني، المجتمع اليمني الآن يصنف بأنه من المجتمعات الاقل نمواً بين الدول النامية، واذا كان هناك مؤشرات تؤكد ان البنك الدولي هو من صنع هذا القانون فنحن سنواجهه بجملة متصاعدة وحملة يجب ان تبدأ في شهر يناير ٢٠٠٤م ليكون لنا كلمة باعتبارنا نحن المستهدفين من تطبيق القانون ومعاناتنا من الفقر وارتفاع حدته ستزداد علينا فنحن اصحاب المصلحة وهذه طريقنا في مواجهات هذه الضغوط المتزايدة.

المسألة الرابعة والخاصة بجملة التوقيعات وبصراحة ان حملتنا او خطوتنا واستراتيجيتنا تقف عند هذه النقطة جمع مليون مواطن موجهة لرئيس الجمهورية باعتبار ان رجال

ضريبة المبيعات ستخرج رجال الأعمال إلى خانة الفقراء والباحثين عن اعمال غير النشاط الاقتصادي

تطبيق قانون المبيعات يعني مزيداً من الافقار واتساع قاعدة البطالة